

دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم
اقتراح القانون المعجل المكرر
الرامي الى تنظيم حق الاقتراع في مراكز انتخاب كبيرة مدمجة

نودعكم ربطاً اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى تنظيم حق الاقتراع في مراكز انتخاب كبيرة مدمجة:

- اضافة الى المادة ٨٥ من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم ٢٠١٧ / (مراكز وأقلام الاقتراع) الفقرة الرابعة.
- اضافة الى المادة ٨٩ من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم ٢٠١٧ / (في لواح الشطب) الفقرة الرابعة.

آملين من دولتكم ادراجها على جدول أول جلسة تشريعية، آخذين بعين الاعتبار ما ورد في الأسباب الموجبة.

2021/10/25 في بيروت

النائب العميد شامل روكيز



اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي الى تنظيم حق الاقتراع في مراكز انتخاب كبيرة مدمجة

مادة وحيدة :

أ - تضاف الى المادة ٨٥ من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم ٢٠١٧/ـ (مراكز وأقلام الاقتراع) الفقرة الرابعة التالية:

[...]

٤ - يضاف الى مراكز الاقتراع المحددة في الفقرة الأولى أعلاه، بقرار من الوزير، مراكز اقتراع كبيرة مدمجة، مناسبة ومجهزة لأن تجرى فيها الانتخابات بالنسبة الى جميع الدوائر الانتخابية، ويكون في كل منها قلماً أو أكثر لكل دائرة من هذه الدوائر. يجب أن تكون أربعة من هذه المراكز الكبيرة على الأقل في كل من محافظتي بيروت وجبل لبنان، وواحدة في كل من المحافظات الأخرى.

ب - تضاف الى المادة ٨٩ من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم ٢٠١٧/ـ (في لوائح الشطب) الفقرة الرابعة التالية:

[...]

٤ - كذلك تصدر الوزارة - المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين - استناداً إلى القوائم الانتخابية، لوائح شطب خاصة، تعتمد في أقلام الاقتراع المحددة في مراكز الاقتراع الكبيرة المدمجة. يكون القيد على هذه اللوائح الخاصة وفق الآلية الآتية:

- يحق لأي من اللبنانيين المدرجة أسماؤهم في القوائم الانتخابية الإعلان عن رغبتهم بالاقتراع في مركز انتخابي كبير مدمج يختاره في أيّة محافظة من المحافظات، وذلك بموجب التسجيل الإلكتروني، وذلك قبل تاريخ _____.

○ على الوزارة ان تدرج الأسماء وفق الطلبات الواردة قبل تاريخ _____، على ان ترسل قائمة بهذه الأسماء كملحق الى الأقلام في مختلف الدوائر الانتخابية لتشطب فيها منعاً لممارسة الناخب حق الانتخاب في اكثر من قلم واحد، وتوضع إشارة تحول دون إمكانهم الاقتراع في محل قيدهم الأصلي.

نـ: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

**الأسباب الموجبة
لاقتراع القانون المعجل المكرر
الرامي إلى تنظيم حق الاقتراع في مراكز انتخاب كبيرة مدمجة**

يرمي اقتراح القانون إلى تنظيم حق اقتراع الناخبين في مراكز انتخاب كبيرة قريبة من سكنهم، لا سيما في بيروت وجبل لبنان، وتكون مناسبة ومجهزة لأن تجرى فيها الانتخابات بالنسبة إلى جميع الدوائر الانتخابية، ويكون في كل منها قلماً أو أكثر لكل دائرة من هذه الدوائر، وذلك للأسباب الرئيسية التالية:

- لأن غالبية الناخبين اللبنانيين لا يقتربون في أماكن سكennهم الرئيسي بل في مدن وبلدات قيدهم الأصلي، ما يحتم عليهم الانتقال الشاق والمكلف نهار الانتخابات إلى أماكن بعيدة، في حين أن تدابير تقنية بسيطة يمكن أن تسمح باقتراعهم قريباً من مكان سكennهم وبتكلفة زهيدة عليهم وعلى الماكينات الانتخابية للمرشحين.
- لأن ما يفaciم من مساوى هذه الإشكالية، التكاليف الباهظة لصفحة البنزين، وشبه غياب النقل المشترك الفعال، ما يهدى بتذليل كبير في نسبة المشاركة بالانتخابات المقبلة، فيه دلالة ديمقراطيتها وقيمتها التمثيلية.
- لأن القانون النافذ لا يساوي بين الناخبين الذين يحق لهم الاقتراع في مكان سكennهم في الخارج، وسائر الناخبين الآخرين الذين لا يحق لهم الاقتراع في مكان سكennهم في لبنان أو قريباً منه.
- لأن الوسيلة القانونية الوحيدة المتاحة الآن لاقتراع اللبنانيين في أماكن سكennهم الفعلي هو طلب نقل قيد السجل الانتخابي، وهو عملياً صعب التطبيق لكي لا يؤدي ذلك عملياً إلى تكريس قانوني للتحول الديمغرافي كبير المتمثل بمركز الناخبين الكبير في بيروت وجبل لبنان حيث يقطن ما يقارب ثلثي الشعب اللبناني.
- لأن تنظيم اقتراع اللبنانيين قريباً من مكان سكennهم متاح وسهل التطبيق بتدابير إدارية بسيطة قائمة على اتحادة تسجيل طلبات الناخبين وتنظيم لوائح شطب خاصة بهم، مع الإبقاء على القوائم الانتخابية دون تعديل، ودون الحاجة إلى اعتماد البطاقة الانتخابية الإلكترونية بالضرورة؛ وقد اعتمد القانون النافذ نظاماً شبيهاً بالنسبة لانتخاب اللبنانيين في الخارج.

بناء عليه، نأمل من مجلسكم الكريم مناقشة هذا الاقتراح واقراره في أقرب جلسة ممكنة.



جدول مقارنة بين قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم ٢٠١٧/ـ واقتراح القانون الرامي الى تنظيم حق الاقتراع في مراكز انتخاب كبيرة مدمجة

القانون النافذ	اقتراح القانون
<p>المادة ٨٥: مراكز وأقلام الاقتراع</p> <p>١ - تقسم الدائرة الانتخابية بقرار من الوزير إلى عدد من مراكز الاقتراع تتضمن عدداً من الأقلام. يكون لكل قرية يبلغ عدد الناخبين فيها مائة على الأقل واربعمائة على الأكثر قلم اقتراع واحد.</p> <p>٢ - يمكن زيادة هذا العدد إلى أكثر من أربعمائة ناخب في القلم الواحد إذا اقتضت ذلك سلامة العملية الانتخابية على أن لا يتعدى العدد ستمائة ناخب، ولا يجوز أن يزيد عدد أقلام الاقتراع في كل مركز عن عشرین قلم.</p> <p>٣ - ينشر قرار الوزير بتوزيع الأقلام في الجريدة الرسمية وعلى موقع الوزارة الإلكتروني وذلك قبل عشرين يوماً على الأقل من التاريخ المقرر لإجراء الانتخابات ولا يجوز تعديل هذا التوزيع خلال الأسبوع الذي يسبق تاريخ إجراء الانتخابات إلا لأسباب جدية وبقرار معلم.</p>	<p>٤ - يضاف إلى مراكز الاقتراع المحددة في الفقرة الأولى أعلاه، بقرار من الوزير، مراكز اقتراع كبيرة مدمجة، مناسبة ومجاهزة لأن تجرى فيها الانتخابات بالنسبة إلى جميع الدوائر الانتخابية، ويكون في كل منها قلماً أو أكثر لكل دائرة من هذه الدوائر. يجب أن تكون أربعة من هذه المراكز الكبيرة على الأقل في كل من محافظتي بيروت وجبل لبنان، وواحدة في كل من المحافظات الأخرى.</p>

المادة ٨٩: في لوائح الشطب

٤ - كذلك تصدر الوزارة - المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين - استناداً إلى القوائم الانتخابية، لواحة شطب خاصة، تعتمد في أقلام الاقتراع المحددة في مراكز الاقتراع الكبيرة المدمجة. يكون القيد على هذه اللواحة الخاصة وفق الآلية الآتية:

- يحق لأي من اللبنانيين المدرجة أسماؤهم في القوائم الانتخابية الإعلان عن رغبتهم بالاقتراع في مركز انتخابي كبير مدمج يختاره في آية محافظة من المحافظات، وذلك بموجب التسجيل الإلكتروني، وذلك قبل تاريخ ——————

- على الوزارة ان تدرج الأسماء وفق الطلبات الواردة قبل تاريخ ——————، على ان ترسل قائمة بهذه الأسماء كملحق الى الأقلام في مختلف الدوائر الانتخابية لشطب فيها منعاً لممارسة الناخب حق الاقتراب في اكثر من قلم واحد، وتوضع إشارة تحول دون إمكانهم الاقتراع في محل قيدهم الأصلي.

١ - تصدر الوزارة - المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين - استناداً إلى القوائم الانتخابية، لواحة شطب، تعتمد في جميع أقلام الاقتراع على الأراضي اللبنانية وخارجها. تتضمن كل لائحة شطب، بالإضافة إلى المعلومات الواردة في القائمة الانتخابية، رقم بطاقة الهوية، ورقم جواز السفر في حال توفرهما بتاريخ وضع هذه اللواحة، وكذلك ثلاث خانات تخصص الأولى لتوقيع الناخب، والثانية لتوقيع عضو القلم المكلف بالثبت من الاقتراع والثالثة لللاحظات التي يمكن أن ترافق عملية الاقتراع.

٢ - تكون جميع أوراق لائحة الشطب العائدة لكل قلم مرتبطة بعضها ببعض ومرقمة ومؤشرأً عليها بختم الوزارة.

٣ - لا يجوز لاحد ان يقترع الا اذا كان اسمه مقيداً في لائحة الشطب العائدة للقلم او اذا كان قد استحصل من لجنة القيد المختصة على قرار بقيد اسمه قبل الخامس والعشرين من شهر آذار بعد مراجعة الوزارة.